الباب الأول
مفهوم الفقر ومشكلته

● يعتبر الفقر عبارة عن القصور المادى، والاجتماعى والعاطفى، والإنفاق الأقل فى التغذية، وفى التدفئة والملبس عما هو معتاد عن متوسط الدخل، وعدم التأمين للمرض، وهبوط المستوى التعليمى، وعدم تأمين المسكن، وعدم توفر معاش طويل الأمد. وقد تعالت الصيحات تنادى بأن ثلث سكان العالم يعيشون فى مستوى حياة الفقر أقل من الحدود المعيشية الدنيا.

● يتكلم عديد من الأكاديميين والسياسيين والمرشحين فى الانتخابات عن مشكلة الفقر لتحديد مشكلة الفقر ووضع الأسس للعمل على حلها، مع تأكيد كل منهم لوجهة نظره فى استكشاف مشكلة فهم الفقر؛ إذ ليس هناك تعريف علمى متفق عليه عن هذا التعريف، لأن الفقر هو فى المقام الأول مفهوم سياسى وبالتالى فهو محل نزاع، فكل من يتكلم عنه يحاول الدفاع عن وجهة نظره ويسوق البراهين والأسانيد العلمية مما يجعل عناصر الفكر معقدة ومتداخلة تجاه هذا الموضوع الحساس.

● ويعتقد البعض بأن الفقر يعتمد بعض الشئ على ما نميل إليه أو مانتوقعه عما نفعل تجاهه، فهو من الأمور الوصفية. فالفقر ليس مجرد حالة أو شأن من الشئون، ولكنه حالة من الأمور غير المتقبلة، فهو بلا ريب يتضمن السؤال الذى يطرح نفسه إذاً فيما نحن فاعلون تجاه هذا الفقر.

● ولهذا فالشئ الأول الذى يجب فهمه عن الفقر أنه ليس ظاهرة بسيطة يمكننا دراستها لتحديد ما نتبناه من المدخل الصحيح؛ فإنه عبارة عن سلسلة من التعاريف والمفاهيم المتشابكة والإجراءات المعقدة التى تطفو وتطغى من وقت لآخر، وقد تتعارض مع بعضها بعض الشئ، وهو يبدو كظاهرة كبرى أو كظاهرة صغرى؛ طبقاً لنمو أو هبوط حالته، أو كمشكلة فردية أو كمشكلة مجتمعية.

● وفى مفهوم الفقر وجود الأشكال المختلفة له، والتجاوزات، والتقلبات المتوقعة، وكيفية تواصلها واتصالاتها وتناغمها، ومدى انسجامها لتشكيل منظومات مختلفة وتحديد تعاريف محددة لها.

وفى المقابل فإننا نشعر مما درسناه أن الإجابة عن السؤال هو ماذا فهمته عن الفقر، وهو يعتمد على ما نعنيه بكلمة الفقر.

● ونعترف بأن الفقر بصفة أساسية إدراك وتصور جدلى، على العكس فيما يذهب إليه الأكاديميون والسياسيون من بحثهم عن تعريف متقبل للفقر لتحديد مدخلهم الصحيح لهذا التعريف، حيث إن مفهوم الفقر مثل قيم الجمال تستمر فقط أمام أعين ناظريها.

● وهذا ما يجب وضعه فى الاعتبار بطريقة أو بأخرى فى أذهان الأكاديميين عن طريق مظهر الجاذبية الحقيقية للمعانى العقلية، التى يمكن تفادى الدخول فى محورها لتحقيق الحجج والمناظرات السياسية، حيث لا يوجد استجابة حيوية عملية لها.

● ولا تستطيع أن تجلس عند سياج المبارزة الجدلية عن مشكلة الفقر، حيث لايوجد اتفاقات ضمنية عن تحديد محدد لمعنى الفقر، والاستجابة له والتعامل معه، وحيث يتطلب الأمر طريقاً للنضال للعمل تجاه تلك المشكلة لوضعها فى مسار محدد واضح، على الرغم من أن الفقر ذاته مشكلة جدلية، ولايوجد اقتراح ما فى هذا الشأن طالما أن كل من يكتبون عن الفقر يقترحون فقط، ولايعملون بطريقة جدية لإيجاد حل جديد حالياً.

● إن بعض المناقشات عن الفقر فى بريطانيا فى نهاية القرن العشرين تركز على حتمية عدم وجود أثر مستقبلى يمكن الاحتياج إليه، لأن مشكلة الفقر تتعلق بطريقة مباشرة وحالية بمتعلقات الآثار الماضية.

● ومما لا شك فيه أن مشكلة الفقر تعنى الأثر والاستجابة نتيجة للفعل. وأن تلك المشكلة يجب التغلب عليها فوراً بإزالة آثار الماضى مع استمرار سياسة التنمية.

● وليس من المستطاع تقسيم الفوائد الأمنية الاجتماعية لمجابهة الاحتياجات الأساسية. ولذلك فإقحام الأمن الاجتماعى سيزيل بعضاً من المشكلة، ومع ذلك فاحتمال عودة الفقر احتمالاً قائماً.

● وعندما نستطيع فهم الاختلافات بين المدخلات المختلفة لمشكلة الفقر، فيمكن إصدار الحكم عما نفكر فيه عن حقيقة المشكلة، فالفقر يكون قاعدة أساسية ذات تأثير أو كسياسة. فالسياسة تتغير بطريقة إنسانية من النظرة للتغيير للمشكلة، إلى الحجج الأكاديمية والسياسية حتى نخلص للوصول لقواعد أساسية لتطوير وتنمية السياسة الاجتماعية، كما حدث فى بريطانيا والبلاد الأخرى المختلفة.

● وعلى مايبدو هناك تناقض عقلى فى العلاقة بين مشكلة الفقر والسياسة بدرجة ما، حيث إن الطريق الذى يسير فيه الفقر يحدد العناصر والمكونات التى تعتمد عليها السياسات المتقدمة التى تتعلق وتتعامل مع المشكلة، وهذا فيما يبدو لغز جدلى مثل قضية أيهما كان فى البداية (الكتكوت أم البيضة).

● إن القبول بطبيعة التشابك والترابط مع الظاهرة الاجتماعية فى العالم، مع إيجاد السياسات والاستجابات للمشكلة يتطلب تنفيذ مفهوم السياسات الاجتماعية وتطور الاستجابة لها، وتغييرها وإعادة بنائها وإعادة خلقها حتى يمكن إيجاد صيغة ملائمة بين مشكلة الفقر، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية يمكن للدول تبنيها والتحكم فيها، ووضع نظام محدد لمواطنيها تجاه حل المشكلة.

● ويمكن بحق عن هذا الطريق احتواء الدول الفقيرة عن طريق التحكم فى معايير شبح ورعب الفقر، وتلك النقطة استطرد المؤلف فى شرحها تفصيلاً فى هذا الكتاب.

● ويخلص المؤلف للقول: «من هو الفقير، وكيف أن الفقر يمكن اختباره، وكيف أنه يمكن أو لايمكن الهروب منه بطريقة هادئة وأكيدة وسلسة، مع الأخذ فى الاعتبار السياسات الماضية، والتاريخ الطويل والمعقد للمشكلة».

● تشخيص الفقر

● يعتبر الفقر مشكلة معقدة وكناتج معقد، كجزء قليل من تضافر العمليات السياسية وتنمية تلك السياسة، وهو أيضاً واجهة سياسية وأخلاقية، وهو يحتاج ضمنيًّا فعالية وحركة تأثيرية.

● والفقر لايكون فى الوقت نفسه ناتجاً عن عدم المساواة، فهو يتعلق بمكانية الفقر حيث يعد بمثابة واجهة وصفية، أو حالة وأمراً من الأمور، ويرى بعض العلماء أنه يجب أن يكون هناك مستوى معين متقبل ومرغوب من عدم المساواة.

● إن التمييز بين الفقر وعدم المساواة يدعو إلى تشخيص هوية المذهب التصورى للفقر بدرجة أوسع؛ بحيث يشمل الاعتراف بمبدأ «الحرمان الاجتماعى»، وقد ناقشه المؤلف فى الفصل السادس من الكتاب تفصيلاً.

● فالحرمان الاجتماعى يكون بمثابة تعبير عن الأحوال المعيبة وعدم وجود مزايا، وذلك جنباً إلى جنب مع نقص الموارد المادية؛ فالناس المجردين اجتماعيًّا ليسوا بالضرورة فقراء ماديًّا.

حيث يمكن اعتبار أن التجرد الاجتماعى يماثل الفقر فهى قضية جدلية تم توصيفها.

● ومن ثم فحالات عدم التقبل والرضا تتطلب حركة سياسية، مما أوجد معه مذهب «الاستقطاب الاجتماعى» الذى أعتبر بمثابة أساس مادى للمذهب التصويرى من عدم المساواة، والذى لايشمل فقط مجرد الاختلافات فى مستويات الموارد، ولكن أيضاً التطور والتنمية للفجوات غير المرغوبة بين المجموعات المجتمعية.

● لقد استعرض المؤلف آراء المعقبين والشارحين فى كتابه، والذين أدلوا بدلوهم فى المناحى السياسية والأخلاقية التى تناولتها قضية الفقر، والحرمان الاجتماعى. والاستقطاب الاجتماعى والتى ألقت بظلها بحيث جعلت من هذه الدراسة قضية جدلية شيقة، ولهذا فإن الفقر لايكون فقط أحد الآفاق لعدم المساواة، ولكن عدم التقبل الممتد لعدم المساواة.

● ولهذا السبب.. فإن تشخيص هوية الفقر تتطلب حركة سياسية للاستجابة لها، يقوم كل من الأكاديميين والسياسيين المرتبطين بهذا الموضوع بتحديد تلك الهوية.

● إن الحقائق الأخلاقية والسياسية تؤثر على بحوث الفقر فإنها ذات جاذبية كبرى. ولذلك فهى تجذب بعضاً من أهم وأرفع الأكاديميين والسياسيين الرفيعى الشأن، والذين لهم صلة بالسياسة الاجتماعية فى بريطانيا والدول المجاورة لها.

● لقد استعرض المؤلف بكثير من التفاصيل والمناقشة فى الفصل الخامس «التحديد الواضح والصريح للفقر».

● ولكى نستعرض النتائج المرجوة من البحوث، نستطيع القول بأن هؤلاء الذين يكونون فقراء، لايقدرون على تزويد أنفسهم باحتياجاتهم، ولهذا فهم يحتاجون للمعونة أو تحسين تلك المعونة.

● إن استعمال الأبحاث المحددة والقياسات البحثية بعناية تقدم إثباتاً ودليلاً على الفقر تستعمل فيها الاستجابة السياسية والاستثارة لها والكوادر السياسية للآفاق، التى سبق مناقشتها.

● إن ذلك يعطى مدخلاً متسعاً للتطوير لكى يخلق ضغطاً على الحكومات والأحزاب السياسية وذلك بغية تطوير وتنمية السياسات الاجتماعية لمساعدة الفقراء.

● إن الفقر يستمر فى الوجود والنماء حتى ولو كانت فى دولة غنية جداً كبريطانيا؛ لأن الفقر لايكون تعريفه ضيقاً، فقد طوقه الفكر المؤسسى المتعلق بالعزل عن المجتمع لتغيير العادات والقياسات.

● وهذا كمثال عن مقدرة التعريفات المختلفة للفقر؛ لكى تقدم حالات الاستجابة للسياسة الجديدة والمختلفة، والتى تطورت فى حقبة التسعينيات مع الجدل عن الحرمان الاجتماعى، كما شرحه المؤلف فى فصول كتابه القيم.

● وبالإضافة إلى الجدل الأكاديمى.. فإن المنظمات الرائدة فى هذا العمل مثل «مجموعة العمل لحماية الطفولة من الفقر» قد أظهرت حقائق وأرقاماً عن الفقر

لغالبية جمهور المستفيدين بها، حتى أنها قد أصبحت أيضاً جزءاً من جماعات الضغط الثابت على الحكومات لتغيير أو تبنى سياسات تزود الفقراء بمصادر معونة أكبر.

- وهذه المجموعات عادة ما تزود ببيانات حديثة جداً عن حقائق الفقر فى إنجلترا، والتحاليل الكبيرة للآفاق المختلفة للفقر.
- وكل هذه الأنشطة البحثية والسياسية على الفقر قد تم تنفيذها بمعرفة الأكاديميين والرواد، الذين يبحثون عن وضع تعاريف محددة مستهدفة ومثبتة عن الفقر؛ حتى يمكن استمرار السياسة النضالية فى هذا الشأن، فطالما أن الأكاديميين هم أنفسهم لايكونوا فقراء، فإن التعاريف والقياسات التى تبنوها وطوروها بصفة عامة تتجاهل النظرة الموضوعية عن ماهية الفقر، التى تعارف عليها الناس الفقراء أنفسهم.
- هناك محاولات متعلقة بالناس الفقراء والخبرة الموضوعية للفقر، والجدل على التعاريف والقياسات قد تم مناقشتها فى هذا الكتاب بالفصل (١٣) وذلك لوجود بعض التناقض فيها.
- ويعرف الشخص الفقير بأنه هو الشخص الذى فى وضع غير مرغوب، وسلبى، ويواجه حالة من عدم التقبل للأمور. وهؤلاء الفقراء يكونون ذوى مميزات وصفية نمطية بعض الشئ، ولذلك فإنهم لهم القدرة على الفهم بأنهم لايستطيعون توصيف أنفسهم وخبراتهم بطريقة سلبية، وبطريقة استثنائية، حتى ولو كان لهم موقفاً مرسوماً.
- ولم يكن من المديح الدخول فى فهم من هو الشخص الفقير، حيث إن بعض الناس ينكرون هذا المفهوم ذاته، حتى ولو كانوا فى قاع توزيع الدخول فى بريطانيا لايرون فى أنفسهم أناس فقراء، وخاصة إذا تم عمل مقارنات بينهم وبين هؤلاء الناس المنتشرين فى أى مكان فى العالم، يواجه فيه الناس الموت جوعاً ويكابدون الفقر والفاقة.
- ولهذا فإن التعريفات الموضوعية لاتعنى بالضرورة أن الفقر يمكن النظر إليه بطريقة أكثر دقة، أكثر من كونها مشكلة عامة أو مشكلة شاملة.
- يقترح البعض أن الخبرة الموضوعية للفقير يجب أن تحل تماماً محل البحث المعرفى الهدفى للأكاديميين فى تحديد مفهوم الفقر.
- وفى الوقت نفسه فإن البحث عن مفهوم الفقر الذى يتجاهل خبرات الفقراء يماثل تماماً وضع الطلاء فقط على الصورة بطريقة جزئية، وقد شرح المؤلف هذا

الموضوع تفصيلاً في أجزاء الكتاب بطريقة دقيقة، لأن تلك الحالة تعنى ارتباط وتلاصق الخبرة على طول الخط مع القياسات التى قد قطعت شوطاً كبيراً من البحث والجدل الأكاديمى.

• تاريخ الفقر

• لقد وجد الفقر من خلال الأمور الديناميكية والتغير الاجتماعى، وامتد نوعاً ما بدرجة أكبر.

• لقد خلق الفقر أو أعيد خلقه بواسطة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، التى تطورت مع مرور الزمن بالاستجابة لها أو التحكم فيها.

• ولهذا يعد تاريخ الفقر هو تاريخ عصر السياسات الموجهة إلى / أو تنمى وتطور طبقة الفقراء.

• وقد تم مناقشة العلاقات بين الفقر والسياسة، والتى بينت وضع الفقراء من خلال الشكل الكامل للهيكل الاجتماعى.

• وأنه من المحتمل أن يمتد تاريخ الفقر للحقب البعيدة التى ترجع لتاريخ المجتمع نفسه.

• لكن أغلب هؤلاء الذين أرخوا عن الفقر فى بريطانيا مع تتبع أثر تطور الأحداث الجارية للفقر، وسياسة الفقر خلال الفترة من الإحلال التدريجى لمبدأ الوطنية والقومية لمبدأ الرأسمالية كاقتصاد حديث، بدأ فى التطور خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

• لقد ثبت أن الفقر قد خلق ولم يكن موجوداً أصلاً، حيث إن السبب فى ذلك أن أغلبية الناس قد انفصلوا عن العمل بالأرض كمزارعين ودخلوا فى طبقة العمال.

• ولهذا فقد تم فقد السيطرة على تدعيم الوسائل المادية للإنتاج، وأصبحت هناك استقلالية فى الأجور والمرتبات المدفوعة للعمل المنجز.

• وعليه فقد أضحى هؤلاء الناس الذين لايستطيعون العمل؛ من أجل الحصول على الأجور، لايستطيعون مساعدة ودعم أنفسهم، وبالتالى يصبحون فقراء.

• لقد ثبت أن الفقر يكون نتاجاً للرأسمالية وأن استدامته وإعادة تخليقه كان بسبب الرأسمالية، حيث عن طريقها ينبع الخوف عند العمال من الوقوع فى الفقر بضرورة التوجه لسوق العمل، وقد غذى هذا الاتجاه العقلية الرأسمالية لدافعى الأجور للعمال، ودعمه كذلك التوجه الرأسمالى، حيث إن سيادة الرأسمالية التى حلت محل بعض النظم الاقتصادية الأخرى قد دعمت هذا الاتجاه.

- يوجد بعض المشاكل المثيرة مع أى من المدخلات النوعية المتباينة لمفهوم الفقر، حيث لايتقبل مناقشته من خلال النظم الاقتصادية الأخرى، ورفض محاولات إصلاح وتحسين أو اختزال مشكلة الفقر من خلال النظام الرأسمالى.
- لقد ظهرت أشكال وملكيات للدولة أو تجميع للإنتاج نمى وتطور من خلال الرأسمالية كنمط من الاقتصاد المختلط فى بريطانيا.
- وعموماً أن الفقر فى بريطانيا يكون نتاجاً لنطاق متسع من القوى الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط من الإفراز للحرمان الهيكلى فى سوق أجور العمل الرأسمالى.
- ولهذا فإن الحلقة بين الفقر والتنمية والتحكم فى سوق أجور العمل يكون من الأهمية بمكان، فهى أمر قطعى حقاً.
- لقد ثبت بأن الحرمان من العمل المدفوع الأجر يقود بطريقة حقيقية للفقر، عندما لايوجد، أو يوجد قليلاً بعض مصادر المعونات المادية.
- وفى الوقت نفسه.. فإن أصحاب الأعمال الذين يمنحون أجور العمل سوف يرغبون فى إصلاح الإرادة والرغبة الحالية للعاملين؛ لتنفيذ العمل المدفوع الأجر فى أدنى التكاليف الممكنة.
- إن سياسات الدولة التى تستجيب لمشكلة الفقر تكون دائماً منفذة بانسيال مباشر مع أى المطلوبات التى تخلق أفضليات للسياسة القانونية، والتى تشبه صور مشكلة الفقر واحتياجات الفقير.
- لهذا فإن القوانين القديمة المتعلقة بالفقراء الذين لايملكون أرضاً قد أتت فى التنفيذ لتحديد الاختلاف بين هؤلاء الذين كانوا فقراء، ولايقدرون على العمل أو مساعدة وإعالة أنفسهم، مثل حالات الشيخوخة والمرض، وبين هؤلاء الذين كانوا فقراء، ويكونون قادرين من الناحية النظرية على الأقل لمساعدة أنفسهم.
- وكان تمييز الاختلاف الذى تمثل أخيراً فى مجموعات من «الفقراء المستحقين»، و«الفقراء غير المستحقين». والأخيرة تصنف على كونها عاطلة وكسولة، ومن المحتمل أن توضع ضمن قائمة الإجرام، ولهذا يجب أن يوضع فى الاعتبار وضع سياسة جيدة التصميم للتحكم فى تشجيعهم، أو إجبارهم على الدخول فى العمل برضاء ذاتى وعن اقتناع شخصى بهذا العمل.
- وخلال عصر الملكة «اليزابيث الأولى» فقد تم تنفيذ تشريع منظم كقانون للفقراء فى سنة ١٦٠١م، وكان الهدف منه هو وضع نظام لتشغيل الفقراء وتحجيمهم وتصنيفهم. وكان قانون الفقير من أغلب السياسات المهمة للتنمية

المتصلة بالفقر، وما أعقبه من حقبة زمنية فقد استمر الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر وما تلاه من أيام.

● فقد أنشأت منشآت لمساعدة الفقراء والمعدمين تزودهم بالمساعدات والمؤن، إذا لم يستطيعوا مساعدة أنفسهم. وكان هذا شكلاً من أشكال تخفيف وطأة الفقر والمعاناة منه. لكن تلك المنشآت قد عانت من القصور فى عملية التشجيع، سواء فى استمرارها أو وجودها فى أماكن محتملة بحيث يشعر الناس بها، حتى تكون بمثابة بديل مرغوب للعمل، وذلك لتحقيق عملية الرضاء الذاتى.

● ولم تستطع تلك المنشآت تزويد كل الفقراء باحتياجاتهم، وبصفة خاصة المناطق الريفية، فى الوقت الذى انخفضت فيه الأجور وارتفعت فيه الأسعار. ولهذا ففى سنة ١٧٩٥م ظهر نظام عاجل للفقراء، الذين لايملكون أرضاً فى المناطق المتطرفة والنائية لرفع أجور العمال الزراعيين لمواجهة الأسعار الأكثر ارتفاعاً، والتى انتشرت بسرعة حيث لم توجد مقاييس نظامية مباشرة لأحكام المعونة الذاتية. وقد عدل قانون الفقراء سنة ١٨٣٤م فى بريطانيا لملافاة العيوب الواردة بالقانون السابق؛ بحيث تتمكن من دفع رواتب للفقراء المعدمين من الأراضى وتتحكم فى أمور المشردين، وتحقق الرضاء النفسى بقصد وصول الرسالة لكل الفقراء.

● ولقد قامت فلسفة قانون الفقير عام ١٨٣٤م على فكرة «الإثابة الأقل»، على أساس أن المعونة المقدمة بمعرفة الدولة للفقير يجب أن تمنح على أساس أن تكون أقل كمية وكياناً عن الحد الأدنى لأجور العمل؛ لتشجيع كل الفقراء على البحث عن العمل أفضل من بقائهم معتمدين على جهود الدولة، وقد وضعت موضع التنفيذ، حتى أن الأساس فى ذلك وجود العمال غير المعتمدين على أنفسهم فى أدنى طبقات العمالة.

● وقد استخدم مبدأ «الإثابة الأقل»، و«الثواب والعقاب» حسب حالات الفقر والفاقة والعوز، وظل قانون الفقير قائماً ومطبقاً طوال القرن الثامن عشر، فيما يسمى «العصر الفيكتورى» لمواجهة مشكلة الفقر.

● وكان الفرض السائد وقت ذلك بأن الفقر كان نتاجاً لتداخل المجموعات المتشابكة من المشاكل المتراكمة، ولهذا فيجب على الدولة البحث عن سياسة للعقد الاجتماعى، تتواءم مع سياسة تشجيع الرضاء الذاتى، والاعتماد على مبدأ الثواب والعقاب، مما يجبر العاملين على اتباع النظام فيما بينهم؛ لوضعهم فى حالة خوف من فقد أعمالهم والوقوع تحت طائلة الفقر الذى لم يكن مجرد مصادفة.

● كما تدعم الدولة سوق العمل من خلال سياسة اجتماعية متسعة تماماً لقوانين التعاقد والتآلف والاتفاق، وهذا ما كان جزءاً من جدول أعمال الإصلاح للحكومات الإنجليزية خلال القرن التاسع عشر.

● وعلى النقيض من ذلك فإن فئة المتبنين لأفكار «العمل الحر» ترى أن الاستجابات الأولى لمشكلة الفقر خلقت إطاراً لسياسة، كان من نتيجتها الدخول فى محاولات محددة لتشكيل وضبط حياة هؤلاء الفقراء.

● وقد شرح المؤلف فى الفصل (١٤) نظام الإحلال التدريجى لقانون الفقير بأشكال أخرى من «الضمان الاجتماعى»، القائم على «التأمين الاجتماعى والمساعدة القومية» فى القرن العشرين، والتى أزالت بعضاً من آفاق المعاناة «لبيت العمل»، وأفكار «الإثابة الأقل»، ونظام سوق العمل، والذى استمر سائداً ضمن سياسة الدولة تجاه الفقر، وتقديم الأفضليات لتطوير الأشكال والنماذج المتقدمة من التحكم والضبط بواسطة الدولة.

● وهكذا.. فإن فوائد الضمان الاجتماعى الحديث قد وضعت صيانة للمستويات الأقل من المدفوعات؛ لكى تمنع أى تضاد مع الأجور المنخفضة، وكذلك فوائد عدم العمالة، والتى تتطلب بصفة عامة تواصلاً للعرض، الذى من خلاله تدور عجلة وصول واستلام المعونة الحكومية للأفراد الذين يبحثون عن العمل.

ولهذا فسياسة الدولة استمرت فى إسناد المعونة المقدمة عن طريق سوق العمل، ومحاولة تقسيم الفقير إلى فئات من خلال عمله.

● وبطريقة عملية فإن العمل لايملك بالطبع وسائل ضمان لتفادى الفقر. وهناك أدلة مماثلة للمشكلة لتشغيل الفقير، والتى لازالت واسعة الانتشار حتى اليوم.

● إن عديداً من الذين يعدون فقراء لايعملون، وكثيرى الإنجاب، ومعطلين عن العمل، ولهم استقلالية فى الحياة، ومعتمدين على أنفسهم، ويتطلعون إلى - ويأملون فى - العمل ولكنهم لايجدونه.

● ولهذا فإن الاختلاف فى وجهة النظر بين العاملين وغير العاملين المتعطلين عن العمل، والفقراء المعتمدين على الآخرين يكون اختلافاً طفيفاً، وأن الاختلاف الظاهر هو للفقير والذى يعمل - مع تقسيم وتصنيف تلك الفئات إلى طبقات - مع وضع نظام محدد لمساعدة ومعاونة الفقير.

● إن استجابة الدولة للفقر بحيث تنظم وتحكم حالة الفقير قد خلقت صوراً ذات شكل خاص لكل من مشكلة الفقر والاستجابة السياسية له، بحيث نرى الفقر،

ونغير ونطور السياسات، التى يجب تصميمها لمجابهته عن طريق رجال التشريع، وعلى مدار التاريخ.

- والتقسيمات بين الفقراء العاملين، والفقراء غير العاملين، وبين الفقراء المستحقين، والفقراء غير المستحقين يعطى صورة أكثر انسيالاً عن تلك الفروق بينهم فى بريطانيا اليوم، وقد ناقشها المؤلف بمزيد من التفاصيل فى الفصل الثانى.
- إن المناقشات والحجج قد وضعت موضع التنفيذ من خلال التشريع القانونى القوى بحيث تشكل إدراكنا للفقر، وتظهر الفقير كمجموعة منفصلة عن هؤلاء، الذين يعملون ويكونون قادرين على إعالة أنفسهم.

ولذلك يمكن رؤية مشاكل الناس الفقراء كصورة كبيرة لنتاج الفاقة والعوز أو عدم المقدرة. مما يحرك الخوف من غلبة المعونة الحكومية الموزعة على الفقراء، حيث إنها بتآلفها مع تلك المشكلة تشجع الاتكالية والتراخى والكسل لهؤلاء الفقراء.

- ويوجد غلبة على هذه النغمة من العنصرية فى تلك التركة، حيث يزعم الناس الفقراء أنهم معتبرين كأعضاء متباينين من فئة الأجانب فى مجتمعهم، شأنهم شأن الذين قدموا إلى إنجلترا للاسترزاق والتمتع بالمعونة الحكومية السخية.
- إن كشف النقاب عن الصور المغلقة الكريهة لحالات الفقر، والتى كانت بمثابة إرث عبر التاريخ، قد أظهر الملامح لهؤلاء الفقراء بكونهم يتسولون طلباً للحصول على المال، مع كونهم من الناحية القانونية عبارى سبيل.
- وعندما يعطى لهم الآخرون أموال نقدية فتكون الإجابة بقولهم: (نعم)، إننى أتمتع بالأمان الاجتماعى، أو (لا)، أنا لا أمد يدى مطلقاً لأحد حفاظاً على حياتى، أو (نعم)، أنا من خلاصة أيرلندية.

● امتداد الفقر

- يعد الفقر مشكلة سياسية، ولهذا فطبيعة المشكلة تكون نتيجة ذات مغزى سياسى خاص، والذى من خلاله تطورت تلك المشكلة. ومن المحتم بأن هذا يعنى أن المناقشة لامتداد الفقر تأخذ مكاناً أكبر، من خلال منعطف ذى مغزى سياسى خاص خلال الوطن الواحد.
- عند مقارنة حالات الفقر عبر الأرجاء القومية وإحصاء عدد الفقراء فى بريطانيا فى حقبة التسعينيات ومقارنتهم بهذا العدد فى فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل فى البرازيل أو أثيوبيا. ومن فهم الفقر وإحصاء تعداد الفقراء فى تلك الدول الأخرى، فمن المحتمل أن يكون مختلفاً تماماً عن الوضع فى بريطانيا؛ نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية المختلفة.

- ونظراً لعدم القدرة على المقارنة فى التعاريف والقياسات، فإن المدخلات العالمية للمشكلة، أو المشاكل الخاصة بالفقر تكون أكثر انتشاراً، على الرغم من أن هذا يكون منتجاً لمستوى منخفض من التنمية، وحركة دولية ذات نطاق كبير مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- لقد كانت أكثر حالات الفاقة والعوز وضوحاً فى منطقة غرب أفريقيا فى حقبة الثمانينيات والتسعينيات، والتى تم التركيز عليها على النطاق الدولى فيما يتعلق بالفعل والعمل والتوجه.
- ويوجد وكالات دولية مثل وكالة (أوكسفام) (Oxfam)، و«الوكالة المسيحية للمساعدات الدولية، والتى تبحث فى تنسيق الجهود الدولية بغية تخفيف غائلة الفقر فى الأجزاء المختلفة من العالم.
- إن التقدير الدولى لامتداد الفقر عبر دول العالم ككل يكون ذا صلة وثيقة بمستوى التنمية، وما يقع تحتها من تطور.
- ومن خلال دول العالم النامية تكون القياسات والتعريفات أكثر عمومية، وأكثر فى المقارنات الدولية للفقر، التى تم تنفيذها وتم تطبيقها على مستوى تلك الدول.
- تم عمل دراسات مقارنة حديثة عن الفقر فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولوكسمبورج عن مستوى الدخل بتلك الدول، قام المؤلف بمناقشاتها بمزيد من التفاصيل فى الفصل الثامن من هذا الكتاب؛ بحيث تمدنا برصيد جديد مهم عن المعلومات المتعلقة بالفقر على نطاق واسع لدول العالم النامية، خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات.
- وقد تم تحليل مستويات الدخول فى الولايات المتحدة وإنجلترا ولوكسمبورج بواسطة قاعدة للمعلومات؛ لمعرفة سياسات الدخول المتباينة على مستوى عشر ولايات تحققت فيها مستويات الرفاهية والرخاء، وقد ناقش المؤلف هذا الموضوع فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.
- إن تطور سياسة الاقتصاد الدولى المختلط، والسياسة الاجتماعية فيما بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبى تقود أيضاً للبحث المتأنى للتنمية عن مزيد من البيانات عن الفقر وسياسات مكافحة الفقر فى كل دول الاتحاد الأوروبى، وكذلك للتنمية فى سياسة المجتمع الدولى للبداية الحقيقية للقضاء على مشكلة الفقر، وهو الملاحظ أوروبيًّا فى السياسات الدولية للقضاء على الحرمان الاجتماعى.

- ناقش المؤلف فى الجزء الثانى من الكتاب تعريفات وقياسات الفقر فى بريطانيا بطريقة عملية أكثر تنظيماً، وأدق من ناحية الممارسات الجدلية.
- إن مشكلة الفقر لاتخص بلداً واحداً بمفرده، على الرغم من استمرار أثر الماضى التاريخى، فإن امتداد الفقر وإدراكه يتغير بمرور الزمن.
- ولقد ناقش المؤلف فى هذا الكتاب ملامح مشكلة الفقر، التى يجب أن تتغير كحجج وتعاريف جديدة تتطور مع السياسات الجديدة التى تواكبها، واستعرض صعوبة مقارنة البيانات السابقة والأرقام الجديدة عن الفقر؛ حتى يمكن الحكم على مدى تأثير تلك التغيرات على طول الوقت.
- استعرض المؤلف تلك التغيرات من الناحية الجغرافية، على الرغم من الوسائل المشابهة، التى كانت مستعملة فى حصر السكان المتشابهين، وفى كل فرصة كانت توجد تغيرات لتعريف الفقر، وتلك المناقشة التى تناولها المؤلف بمزيد من التفاصيل وردت بالفصل الخامس.
- إن التغيرات تكون قابلة للانضباط بحيث تأخذ أشكالاً مختلفة من القياسات، وقد وضعت الأبحاث عن امتداد الفقر فى حقبة الخمسينيات أساساً رصيناً هادئاً لاستعمال معيار مختلف لتعريف وقياس المشكلة نفسها، كما توجد محاولات وضعت لقياس ومقارنة الفقر بمرور الوقت، وكانت نتيجة ذلك أن الفقر يتقلص ويضمحل على طول الوقت، حيث إن هناك دلائل عن الهبوط الملحوظ للفقر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت فى الظهور منذ التذبذب والزيادات، التى اضطردت فى مستويات الفقر فى أوائل الثمانينات، فقد لوحظ تطور الفقر فى بريطانيا بطريقة واضحة.
- إن أبحاث الفقر وعدم العدالة فى بريطانيا قد تطورت بحيث زودت بقاعدة بيانات مكتبية لعقد المقارنات المطلوبة فى نمو أو هبوط لامتداد الفقر. وقد تعاقبت المشروعات البحثية ذات النطاق الكبير، التى تتطلب الخوض فى مجالات الدخل والصحة.
- إن دراسة توزيع الدخل خلال الفترة ما بين ١٩٧٩م وسنة ١٩٩٠ / ١٩٩١م قد أظهرت بأنه فى تلك الفترة حدث تطور أكبر فيها، وأن الأشخاص الأكثر فقراً قد تحسنت مواقفهم فى تلك الفترة، بحيث تنحرف جانباً بدرجة أكثر.

● هناك دراسة أخرى استعملت فيها بيانات التكاليف العائلية، أظهرت بأنه على الرغم من التذبذب الحادث فى مستوى عدم المساواة فى الفترة ما بين حقبة السبعينيات والثمانينيات، فقد تقزم النمو بطريقة واضحة فى عدم المساواة فى حقبة الثمانينيات.

● أثبتت الأبحاث عن التغيرات فى توزيع الدخل كناتج عن نمو الأجور المختلفة والمستويات العليا للبطالة، بأن ارتفاع البطالة قد قاد لزيادة ملموسة فى الفقر وعدم المساواة.

● وكنتيجة لهذه النسبة من السكان زاد الفقر بطريقة مأساوية فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

● ويبين الجدول التالى الارتفاع الحقيقى فى الدخل فيما بين ١٩٧٩م، وسنة ١٩٩٢ / ١٩٩٣م (يشمل ذلك العمل الشخصى) (بالنسبة المئوية).

السنة	الدخل قبل تكاليف الإسكان	الدخل بعد تكاليف الإسكان
الأولى (القاعدة)	١٪	- ١٧٪
الثانية	٨٪	١٪
الثالثة	١٣٪	٦٪
الرابعة	١٧٪	١٥٪
الخامسة	٢٣٪	٢٤٪
السادسة	٢٨٪	٢٩٪
السابعة	٣٢٪	٣٤٪
الثامنة	٤٠٪	٤٠٪
التاسعة	٤٨٪	٤٨٪
(القمة) العاشرة	٦٢٪	٦٢٪
إجمالى السكان	٣٧٪	٣٨٪

● وهذه المستويات العالية من الفقر تكون أدلة متقدمة عن الانخفاض التدريجى للفقر وعدم المساواة فى الجزء الأول من القرن الحالى.

● عند مقارنة نقاط التقاطع والتلاقي بين مراحل التطور في الدول الصناعية المتقدمة، وجد في الولايات المتحدة تشابه في السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع الوضع في بريطانيا، حيث لم تعقب ذلك في حقبة الثمانينيات؛ فوجد أيضاً نمو لعدم المساواة الناتج من الانخفاض في دخول الفقراء؛ مع الزيادة المضطردة في الثروة لقمة الناس، تقدر بنسبة ١٠٪ من السكان، وهو ما قام المؤلف بمناقشته في الفصل الأول من الكتاب تفصيلاً.

● فقد لوحظ الزيادة في عدم المساواة في بريطانيا منذ حقبة الثمانينيات كانت أكثر سرعة من أي بلد صناعي فيما عدا نيوزيلندا، ولذا فقد ترك مشكلة التعريف والقياس جانباً، ويقوم المؤلف بالرجوع إليها وشرحها تفصيلاً في كتابه في الجزء الثاني منه.

● الصعوبات الملازمة لعمل المقارنات الدولية لكلٍ من الأدلة البحثية والإحصاءات الرسمية المذاعة لمتابعة المستويات العليا للفقر في بريطانيا في نهاية القرن العشرين، بعد مرور مائة عام على النمو المتتالي للإصلاح لتحقيق حالة الرفاهية والرخاء.

● لهذا يجب الإسراع في استمرارية خلق حالة أكثر نشاطاً وحركة، يجب الأخذ بها لاستبعاد المشكلة أو التخفيف من وطأة المشكلة.

● وكما سنرى بدقة في باقي فصول هذا الكتاب أن كلاً من امتداد المشكلة، وطبيعة الحركة والفاعلية التي يجب الأخذ بها تكون أكثر تعقيداً، ودليلاً على توزيع الفقر، وعلى الإدراك والشعور بمسبباته، وهي التي يكمن فيها المشكلة، وهذا ماتم استكشافه في الفصول المتتالية من هذا الكتاب الرشيق للمؤلف.

● أيدلوجية الفقر

● يعد الفقر بمثابة آفاق لإدراك وتصور سياسي، ولم يكن مجرد وصف لحالة أو أمر من الأمور، فهو أيضاً ينطبق على بعض الأفعال والحركات التي يجب الأخذ في معالجتها، بحيث تأخذ تأثيراً تراكميًّا في إعادة تشكيل التصور لإدراك الفقر ذاته، والتعاريف والسياسات والعلاقات المتداخلة بينها؛ حتى يمكن القضاء على هوة الفقر، فكل ما يعني الفقر «لماذا يكون فقيراً، ويبقى هكذا فقيراً».

● إن أيدلوجية الفقر وصور الفقير واتجاهاته النفسية تحكم كيفية الدخول في تطوير القياسات والتعاريف، فالفقر مثل الظواهر الاجتماعية الأخرى لايمكن عزلها بمفردها؛ حيث يحكمه حزام التأثيرات الاجتماعية المدعمة بالأرقام والدلائل والقوى الاجتماعية، والتي تنتشر خلال البيئة، والتعليم والفعل الاجتماعي، بحيث تتركز الصور العامة للفقر في تصميم النظرات والآراء الخاصة؛

ولاشك فإن الفقر نتاج تاريخى نما وتطور من خلال الأيدلوجيات الماضية ؛ بحيث أوجدت التقسيمات «للفقير الذى لايعمل»، و«الفقير الذى يعمل»، و«الفقير المستحق»، و«الفقير غير المستحق» ؛ مما له التأثير القوى على الأيدلوجيات العامة والخاصة للفقر.

- لقد شرح المؤلف علاقة البيئة بالأمان الاجتماعى واستعمالها، والمشاكل الناجمة عن البطالة، وكثرة النسل التى تسعى إلى التمتع بالحياة المريحة دون عمل، على الرغم من قدرتهم على العمل واستعدادهم له، وذلك لوجود الإدارة غير الفعالة التى تتميز بالنظام البيروقراطى وسوء النظام.
- لقد أظهرت الدراسات وجود تناقض فى العلاقات الاقتصادية، حيث وضح بأن الأجور القليلة المدفوعة للأعمال القليلة الجودة، تقوم بدفع الضرائب، ومع ذلك تعمل عملاً شاقاً قليل العائد والقيمة الاقتصادية، بينما الذين يأخذون الأجور الأكبر يتحملون تكاليف أقل من مستواهم المفروض، ولذلك فإن توضيح تلك المعايير والعلاقات التى تحدد حقيقة الاعتماد على الأمان الاجتماعى.
- وجد أن العلاقات تحت مستوى التقدير تحتاج لمنافع فوق مستوى التقدير، حيث إن أى تقدير خاطئ يعكس أيضاً الحكم السيئ على مصادر الصعوبات والعقبات الحقيقية، والتى عن طريقها يمكن دفع الأجور القليلة للعمال ذوى الخبرة الكبيرة، ولذلك يجب تقليل ما يتحمله العمال، الذين يبذلون عمل كثير من الأجور القليلة، بحيث يتحقق لهم العدالة النسبية بالمقارنة مع العمال غير المهرة.
- وضح من بعض البحوث أن نسبة ٤٣٪ ممن وقع عليهم محور الدراسة فى بريطانيا ترى أن من أهم أسباب الفقر : الكسل ونقص الإرادة، والموقع السكنى وظروف البيئة المكانية والاجتماعية، كما توجه الدولة لمشكلة الفقير والفقير تمثل ٢٠٪ من آراء الناس عن هذه الفقرة فى دول أخرى مثل الدنمارك ولوكسمبورج.

• من هو الفقير ؟

- أنه من المهم - من الخبرة - معرفة الفقر وفحص تلك المجموعات الاجتماعية والظروف الاجتماعية الخاصة، التى تعانى بطريقة أكثر أو أقل من الفقر ؛ وأن نكون قادرين على رؤية مدى توزيع الفقر سواء بطريقة متشابهة أو مختلفة فى المجتمعات المختلفة، والتى تتباين اختلافاتها من وقت لآخر مع مرور الوقت فى المجتمع الواحد.
- إن هذا ليس مجرد حكم على الظروف والفوائد السيسيولوجية فقط، بل تحديد هوية الفقر وصلته بالعمل والفعل السياسى كذلك، وتحديد هوية الأفراد والمجموعات بصفة خاصة بطريقة نسبية ؛ بحيث تركز على أهداف بعينها، ومنها

بعض الحالات الباثولوجية، التى تجابه بعض الأفراد وتؤثر فيهم مسببة حالات الفقر أكثر من الأمراض ذاتها.

● ولقد ارتبط الاقتصاد الرأسمالى مع المعاناة فى إنجلترا على مدى تاريخ منح الأجور جزاءً للعمل المبذول، بعد ترك الناس العمل فى الأرض، كمصدر لأرزاق الناس مما خلق مخاطر الفقر، والأجر المعتمد على المصادر الرأسمالية الاقتصادية، أو الأجور العادلة (أو عدم تساوى الأجور) الممنوحة للعمالة.

● ولهذا فمخاطر الفقر تتعلق بالأحوال التقسيمية للعمل وبصفة خاصة المهارات أو المؤهلات، وظروف العرض والطلب فى سوق العمل بحيث يتحدد فى النهاية عن هذا الطريق من هو المتعطل عن العمل أو الفقير.

● وحقًا فى اقتصاديات الأجور، فإن الغالبية للناس سوف تكون متعطلة عن العمل، وهذا يعنى أيضاً بأن تكون فقيراً على الرغم من أنه بالطبع لايوجد قانون محدد للطفرات فى هذا الشأن مثل تحقيق الغنى لغير العاملين، عن طريق الكسب فى مسابقات اليانصيب والمراهنات والحظ وخلافه من فرص الكسب.

● وعلى ذلك يمكن تقسيم البطالة إلى فئات خاصة هى فئة المتطلعين أو ذوى الأمل، وفئة العاملين، وهؤلاء الذين يعانون من المرض أو يقاسون من عدم القدرة على إثبات وجودهم، فهى تعانى من أجور العمل التى لاتناسبها بدقة.

● ويستثنى من ذلك كبار السن الذين بعد عمر معين يستبعدون من سوق العمل؛ نظراً لإحالتهم إلى المعاش أو التقاعد.

● وقد ناقش المؤلف هذه المجموعات وعلاقتها بمشاكل الفقر بمزيد من التفاصيل فى الجزء الثالث والفصول السادس والسابع والرابع عشر من هذا الكتاب الشيق.

● وعلى هذا فإن تحديد هوية النماذج الجديدة للفقر يمكن الأخذ بها كمقترحات عن التغيرات فى توزيع الفقر الناتج من التغيرات فى الأنشطة واتجاهات الناس الفقراء، وأن هذا الفقر الجديد ليس مجرد نتاج مختار من أنماط المعونة والتدعيم للعاملين والأمان الاجتماعى، ولكن دلائل من البدائل الأساسية فى الهيكل الاجتماعى والتكوين المؤسسى للمجتمع.

● الثقافة والفقر

● أوضح العالم «مويورى» (١٩٩٠، ١٩٩٤م) بأن الطبقة الدنيا تتطلع إلى آفاق متعددة فى محتوى الفقر فى إنجلترا فى نهاية القرن العشرين. فتقاليدهم والدافعية السياسية لديهم قد أثرت فى وضع القوائم وتطبيعها، كمجموعات مختلفة كثيراً عن الناس الفقراء.

• ولم يتم الفصل فى تحديد المجموعات الفقير كقوائم اجتماعية، عند استعراض انفصالهم هذا كسبب من أسباب الفقر.

• وفى الحقيقة فقد ركزت الدراسات التى قامت على الاتجاهات النفسية تجاه الفقر، ليس فقط على الفقير ومتعلقاته بل على المجتمع ككل، وكذلك العلاقة بين مشكلة الفقر والأسباب الأخرى المختلفة، التى ناقشها المؤلف فى المدخلات المرضية، والتى تؤثر عضوياً على جذور تلك المشكلة.

• فقد وجدت دلائل لها اعتبار هذه الفئة ليسوا فقراء، وخصوصاً الأعضاء فى الفئة العاملة الذين يشعروا هم أنفسهم بأن هناك صراعاً حاداً لتفادى الفقر، حيث إن هؤلاء الذين صنفوا كفقراء يمثلون مشكلة للفئات الأخرى التى ستتحملهم على عاتقها.

• من هنا فلا توجد صعوبة فى اقتراح بالقول بأن هناك متغيرات واختلافات اقتصادية وثقافية بين الفقير وباقى أفراد المجتمع، وأن هناك عقبات أخلاقية ومجتمعية تدعوة للاعتقاد بأن مشكلات الفقر والحرمان لهؤلاء الناس الفقراء ذوى الخبرة هم أنفسهم أكثر دراية عنها منا ومعرفة تجاهلها.

• أسباب الفقر

• شرح المؤلف ديناميكية الحرمان خصوصاً المنتشر بين الطبقة الدنيا، أو الأشكال الجديدة للفقر فى المجتمع الجديد الذى يعانى من مغبة ويلات أسباب الفقر.

• وقد لخص المؤلف الأسباب المؤدية للفقر فيما يلى :

(١) الأسباب المرضية للفقر.

(٢) الأسباب التركيبية للمجتمع وصلتها بباقى الفئات الفقيرة.

(٣) النظرة الأيدلوجية للفقر ذاته.

• وقد قام المؤلف بشرحها بإسهاب فى هذا الكتاب، متضمناً مسائل الضمان الاجتماعى، والديمقراطية الاجتماعية، والثورة الاشتراكية، والسياسات التى قامت بها الدول فى مواجهتها على مستوى دول العالم المختلفة.